واقع تمويل نظام التقاعد في الجزائر

The reality of the financing pension system in Algeria

قـــــــــادم فاطـــــــــــمة[1]

[1] المركز الجامعي لتيبازة (مرسلي عبد الله)، kadem.fatma@cu-tipaza.dz

الاستلام: 25-07 -2022 القبول: 01-10-2022

ملخص: تهدف الدراسة إلي تحليل واقع تمويل نظام التقاعد في الجزائر وتوازنه المالي، حيث قمنا من خلال هذا البحث بتحديد مصادر تمويل نظام التقاعد في الجزائر من جهة والأداءات المقدمة من جهة أخرى، كما قمنا بحصر المتغيرات التي تتحكم في هذه المصادر وأثرها علي التوازن المالي له وذلك من خلال تحليل الوضعية المالية لرصيد الصندوق الوطني التقاعد، كما تطرقنا لتأثير تغيرات الوضعية الاقتصادية و الديمغرافية علي التوازنات المالية لمنظومة التقاعد ومدى مساهمة الصندوق الوطني لاحتياطات التقاعد في معالجة اختلال التوازن المالي والمحافظة على ديمومة منظومة التقاعد.

كلمات مفتاحية: نظام التقاعد، التوازن المالي للصندوق.

تصنيفات JEL: G23 ، H55

Abstract:

This study aims to analyze the reality of the financing of the pension system in Algeria and its financial balance: we examined the sources of financing on the one hand and the social transfers on the other hand, while delineating the variables controlling these sources and transfers and their impact on financial equilibrium. In analyzing the financial situation of the National Pension Fund, we discussed the impact of economic and demographic trends on the financial balance of the pension system and the Fund's contribution to the resolution of the financial imbalance and the maintaining the sustainability of the pension system

Keywords: : Pension system ,the Fund's financial balance.

JEL Classification Codes: G23؛ H55

قـــــادم فـــــاطمة، kadem.fatma@cu-tipaza.dz

1. المقدمة:

يعتبر نظام التقاعد جزء من نظام الضمان الاجتماعي ومن الحقوق الاجتماعية والاقتصادية للفرد، والتي تختلف من بلد إلى آخر ،حيث تحرص الدولة على كفالة هذا الحق لمواطنيها، وفيما يتعلق بالنظام الوطني للتقاعد فقد أنشأ إبان المرحلة الاستعمارية و تطور بعد الاستقلال إلى غاية 1983، متميزا بتنوع الأنظمة تبعا لتنوع قطاعات النّشاط إلى أن جاء توحيده بصدور قوانين الضمان الاجتماعي في جويلية 1983،لم يتوقف النظام الوطني للتقاعد عن التطور ومسايرة الأحداث.

ورغم العديد من الإصلاحات التي مست هذا الصندوق إلاّ أنَه يعاني اختلالات جمة ويتخبط في عجز مالي كبير بسبب زيادة نفقاته وقلة ايراداته. خصوصا سنة 2014 حيث شهدت الجزائر تراجع عائداته النفية، ومحاولة منا الإلمام و الإحاطة بهذا الموضوع، ارتأينا ان تكون اشكالية دراستنا كما يلي:

"كيف يمكن معالجة اختلالات نظام التقاعد في الجزائر على ضوء الوضع المالي و الديموغرافي الراهن؟

❖ **فرضيات البحث:**

1- العجز الذي يعاني منه الصندوق التقاعد الوطني ناتج عن ارتفاع عدد المتقاعدين؛

2- الوضعية الديموغرافية تمارس ضغطا على تمويل نظام التقاعد حاليا ومستقبلا؛

❖ **الهدف من الدراسة:** هو تشخيص وضعية نظام التقاعد الحالي عبر قراءة عامة للوضع الاقتصادي ووضعية الشغل أساسا، مع استقراء لتطور وضع هذا الصندوق مستقبلا على ضوء استشرافات الوضع الديمغرافي والاقتصادي، ومن ثم اقتراح حلول لمعالجة الاختلال المالي للصندوق وفقا لما تمليه التجارب الدولية في مجال إصلاح التقاعد سواء كانت إصلاحات معيارية تمس بعض مؤشرات النظام، أو تلك الأكثر عمقا وتشمل هيكلة نظام التقاعد ككل.

❖ **أهمية البحث:** يحظى موضوع دراستنا بأهمية اقتصادية واجتماعية فهو يسلط الضوء على الاختلالات التي يعاني منها الصندوق الوطني للتقاعد وكيفية إصلاحها من أجل المحافظة على توازنه وديمومته واستقراره.

❖ **منهج الدراسة:** في هذه الدراسة على المنهج التحليلي الوصفي

2. تقديم الصندوق الوطني للتقاعد

يعتبر الصندوق الوطني للتقاعد أهم الصناديق التي تتميز بمكانة هامة في منظومة الضمان الاجتماعي، لهذا سنقوم فيما يلي بالتعريف بالتنظيم الهيكلي له وطرق تمويله:

1.2 القانون الأساسي لصندوق

الصندوق الوطني لتقاعد هو وكالة عمومية خدماتية ذات تسير خاص تخضع لقوانين المرسوم التنفيذي رقم 92/07 المؤرخ في 1992/01/04، يحدد في المادة الثانية لهذا القانون بأنّ الصندوق تمتع بالشّخصية المعنوية و الاستقلال المالي، تم إنشاء الصندوق في سبتمبر1986، أما في جانفي1987 بدأ العمل به بصفة فعلية وهي تسير الآن حوالي اكثر من 2 مليون ملف للتقاعد**(Kamel, 2008, p. 182)**

2.2 مهام الصندوق الوطني للتقاعد:

حددت مهام الصندوق بموجب المادة 9 من المرسوم رقم 92-07 المؤرخ في 4 يناير 1992 وهي كالآتي: **(أقاسم نوال، 2012، صفحة 59)**

- ✓ تسيير معاشات ومنح التقاعد وكذا معاشات ومنح ذوي الحقوق؛
- ✓ تسيير المعاشات والمنح الممنوحة بسند التشريع ما قبل الفاتح من يناير 1984 إلى غاية انقضاء حقوق المستفيدين؛
- ✓ ضمان عملية التحصيل والمراقبة ونزاعات تحصيل الاشتراكات المخصصة لتمويل التقاعد؛
- ✓ تطبيق الأحكام المتعلقة بالتقاعد المنصوص عليها في المعاهدات والاتفاقيات الدولية في مجال الضمان الاجتماعي؛
- ✓ ضمان إعلام المستفيدين وأرباب العمل؛
- ✓ تسيير صندوق المساعدة والإغاثة تطبيقا للمادة 52 من القانون 83-12 المؤرخ في 2 جويلية سنة 1983 المتعلق بالتقاعد؛ **(القانون رقم 83-12، 2جويلية1983)**

شرع في تطبيق المرسوم من قانون رقم 83-12 المؤرخ في جويلية 1983 المشار إليه في إطار الإجراءات المتبعة، والقيام بنشاطات في شكل انجازات ذات طابع اجتماعي كالتي نصت عليها المادة 92 من القانون رقم 83-11 والمؤرخ في 2 جويلية سنة 1983 المتعلق بالضمان الاجتماعي ونصوصه التطبيقية؛

✓ المهام المتعلقة بالانتساب وعملية التحصيل مضمونة من طرف الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية بالتنسيق مع المصالح المركزية للصندوق؛

✓ خلية استقبال المواطن، الاتصال والإصغاء الاجتماعي؛

✓ المساعدة الاجتماعية.

3. المشاكل المالية الّتي يعاني منها الصندوق الوطني التقاعد

من البديهيات أن تغطي إيرادات الصندوق المتكونة أصلا من اشتراكات المؤمنين (العمال الأجراء) لنفقات الصندوق المتكونة من منح ومعاشات التقاعد خلال نفس السنة.

1.3 ارتفاع نفقات الصندوق:

لم تتوقف نفقات الصندوق الوطني للتقاعد عن الارتفاع من سنة إلى أخرى، وهذا ما يشكل أحد العوامل الرئيسية لعجز النظام الوطني للتقاعد، ونهتم في هذا العنصر بدراسة حالة العجز حيث سجل الصندوق الوطني للتقاعد ولعدة سنوات عجزا كما يبينه الجدول التالي.

الجدول رقم(02):تطور حجم إرادات ونفقات الصندوق الوطني للتقاعد من(2010-2018)/مليون دج

السنة	2010	2011	2012	2013	2014
الإيرادات	317550	360471	445663	683060	599899
النفقات	298750	350067	406601	572520	685661
الرصيد	+18800	+10404	+39062	+110540	-85762
السنوات	2015	2016	2017	2018	2019
الإيرادات	671639	668580	705861	870618	/
النفقات	795575	927540	1048990	1208596	/
الرصيد	-123935	-258960	-343129	-337978	/

المصدر: متاح على الموقع الإلكتروني لدوان الوطني للإحصائيات تم الاطلاع عليه في 18ماي2021:www.ons.dz

من خلال الجدول نلاحظ أن منظومة التقاعد شهدت عجز في السنوات الأخيرة وهذا راجع بالدرجة الأولى إلى تناقص عدد المشتركين في تمويل الصندوق وزيادة النفقات نتيجة لارتفاع عدد المتقاعدين باختلاف نوع التقاعد (تقاعد عادي، نسبي، دون شرط السن، مسبق) من جهة، وانخفاض معدلات النمو الاقتصادي وتفاقم حجم البطالة من جهة أخرى، مع عدم التصريح بالأجراء في قطاع الخاص وتقديم التصريحات المزيفة إلى الضمان الاجتماعي من طرف أصحاب العمل فيما يخص الأجور؛

وفيما يتعلق بالنقطة الأخيرة فقد قدر النّشاط الغير الرسمي لسنة2017 في الجزائر (التملص من دفع الضرائب والأعباء الاجتماعية) ما بين 30% و40% من الناتج الداخلي الخام، أي حوالي 4.5 مليون عامل لا يستفيد من الخدمات الاجتماعية، وهذا ما يقارب 53.1 من الفئة الناشطة، كما أن الكثير من العمال ولموظفين المحالين على التقاعد يلجؤون إلى النشاط غير الرسمي و يبدؤون حياة مهنية جديدة لا تنظمها التشريعات و القوانين، حيث تتراوح نسبتهم ما بين 30%و35%، (الصندوق الوطني للاحصاء)

2.3 انخفاض عدد المشتركين واختلال العلاقة بين عدد المشتركين وعدد المتقاعدين

يتم تمويل منظومة التقاعد في الأنظمة القائمة على التوزيع من خلال اشتراكات الأجراء الحاليين لتسديد معاشات من أحيلوا على التقاعد، فالعلاقة بين عدد المشتركين وعدد المتقاعدين في هذه المنظومة تكتسي أهمية بالغة والاختلال فيها ينعكس بصورة غير صحية على التوازنات المالية للمنظومة ككل.

الجدول رقم(2):تطور عدد المستفيدين من معاش التقاعد على المستوى الوطني من(2010 -2018)

السنوات	معاشات التقاعد العادي	معاش التقاعد المنقول
2010	1098185	**897352**
2011	1150585	**853732**
2012	1242520	**877789**
2013	1357912	**910352**
2014	1146787	**930341**

952157	1572991	**2015**
980391	1733972	**2016**
991282	1897287	**2017**
1009126	1216997	**2018**

المصدر: متاح على الموقع الإلكتروني لصندوق الوطني للتقاعد، تم الاطلاع عليه في 16ماي2021،

www.cnr-dz.com

الشكل (02)تطور عدد المستفيدين من منحة التقاعد من 2010 إلى 2018

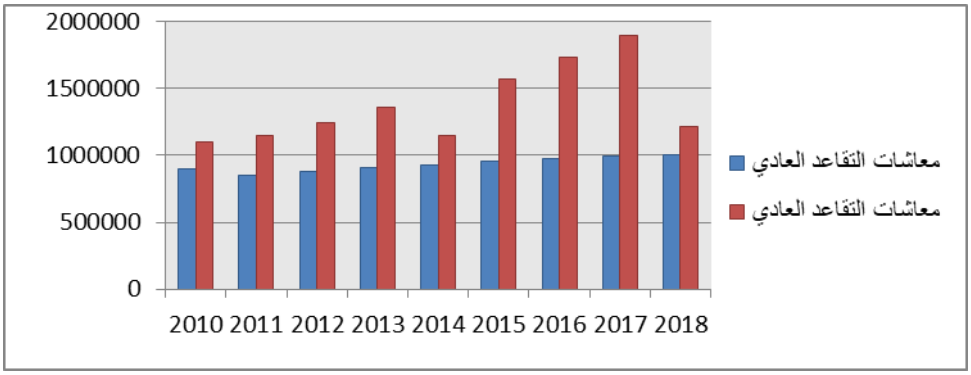

المصدر: أعد بناءا على معطيات الجدول السابق

نلاحظ من خلال الجدول أنّ تطور عدد المستفيدين من معاش التقاعد العادي و التقاعد المنقول أنّه في تزايد مستمر من 2010 إلى 2017 بلغت أقصاها في سنة 2017 بـ 1897287 مستفيد من المعاش العادي و 991282 مستفيد من المعاش المنقول ، كما شهدت تراجع طفيف لمستفيدين من معاشات التقاعد العادي في سنة 2018 بنسبة 35.85 % عن السنة السابقة . **(الصندوق الوطني للتقاعد)**

الجدول رقم (03): عدد المتقاعدين حسب نوع التقاعد المطبقة على المستوى الوطن

أنواع التقاعد	31/12/2018
التقاعد العادي	834677
التقاعد النسبي	202

التقاعد المسبق	759470
التقاعد دون شرط السن	322648
التقاعد المنقول	1009120

المصدر: متاح على الموقع الإلكتروني لصندوق الوطني للتقاعد، تم الاطلاع عليه في 16ماي2021،

www.cnr-dz.com

الشكل رقم(03): توزيع عدد المستفيدين حسب نوع التقاعد

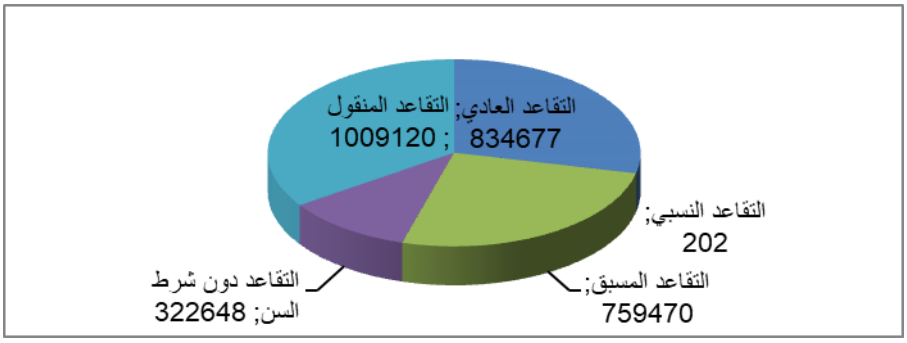

المصدر : تم إعداده بناءا على معطيات الجدول السابق

نلاحظ من خلال الشّكل الّذي يمثل إحصائيات عامة لبعض أنواع التقاعد المطبق في الجزائر أن أكبر نسبة هي نسبة التقاعد المنقول بنسبة 34% من إجمالي المستفيدين من التقاعد تليها نسبة التقاعد العادي 29%،أما نسبة التقاعد دون شرط السن فكانت في نهاية سنة 2018 تقدر بـ نسبة 26% **(الصندوق الوطني للتقاعد)**، أما نسبة التقاعد النسبي فتكاد معدومة وهذا بسبب تطبيق لقانون إلغاء التقاعد النسبي.

جدول (4) يمثل عدد المستفيدين من معاش التقاعد من الخارج (فرنسا–تونس- بلجيكا)

اجمالي المنح المدفوعة في الخارج	فرنسا	بلجيكا	تونس	دول أخرى
6977	6563	166	166	25

المصدر: متاح على الموقع الإلكتروني لصندوق الوطني للتقاعد، تم الاطلاع عليه في 16ماي2021،

www.cnr-dz.com

إن عدد المستفيدين من المعاش التقاعد المدفوع من الخارج، حيث نلاحظ أن فرنسا و تونس و بلجيكا تمثل على الترتيب أكبر الدول التي تحتوي على أكبر عدد من المستفيدين من معاش التقاعد المحول إلى الجزائر.

4. تأثير الوضع الاقتصادي و الاجتماعي العام على نظام التقاعد في الجزائر.

من خلال هذا الجزء سنحاول تسليط الضوء على الوضع الاجتماعي بالتطرق لتطور معدلات البطالة العامة ولفئة الشباب كونها من أهم مؤشرات قياس الوضع الاجتماعي، مع ما يقابلها من أبرز المؤشرات الاقتصادية والمتمثل في معدل النمو الاقتصادي وأسعار البترول التي تحكم أداءه **(حجان عمر وآخرون، 2022، صفحة 658)**

الشكل رقم (04): تطور معدلات البطالة، أسعار النفط و النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2020/2010

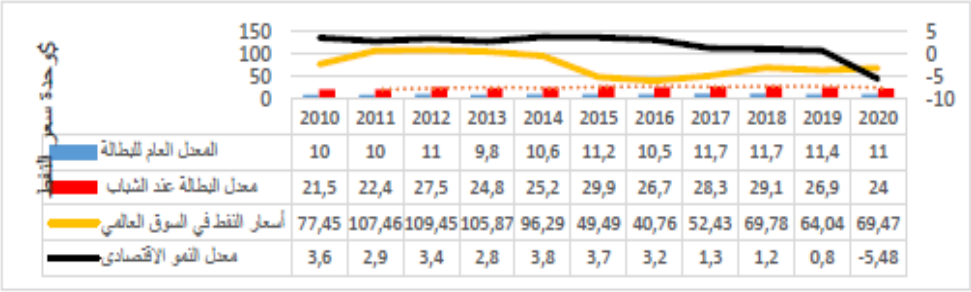

	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
المعدل العام للبطالة	10	10	11	9,8	10,6	11,2	10,5	11,7	11,7	11,4	11
معدل البطالة عند الشباب	21,5	22,4	27,5	24,8	25,2	29,9	26,7	28,3	29,1	26,9	24
أسعار النفط في السوق العالمي	77,45	107,46	109,45	105,87	96,29	49,49	40,76	52,43	69,78	64,04	69,47
معدل النمو الاقتصادي	3,6	2,9	3,4	2,8	3,8	3,7	3,2	1,3	1,2	0,8	-5,48

المصدر: حجان عمر وآخرون، نفس المرجع السابق، ص:658

من خلال الشكل يتبين لنا مدي التفاوت في معدلات البطالة على المستوي العام مقارنة بتلك المسجلة عند فئة الشباب، إذ وصلت ذروتها عند المعدل العام سنة 2017 بما يقارب% 12 ، بينما الذروة لفئة الشباب كانت في 2015 و 2018 على التوالي عند حدود% 29 ، هذا الارتفاع يمكننا تفسيره بقرارات تجميد التوظيف المقررة من طرف الحكومة آنذاك، لتعاود بعدها الاستقرار في حدود11 %بالنسبة للمستوي العام مقابل نسبة % 24 لدي فئة الشباب، وبذلك معدلات البطالة مرتفعة لدي فئة الشباب وتحرم الصندوق الوطني للتقاعد من اشتراكات فئة ليست بالقليلة على اعتبار أن نظام التقاعد المعتمد في الجزائر هو نظام التوزيعي يقوم على تلقي الاشتراكات وتوزيعها بما يوافق مبدأ التضامن الاجتماعي بين الأجيال.

يظهر الجانب الثاني من الشكل مستويات معدل النمو الاقتصادي في الجزائر الذي يعاني من تدهور كبير بلغت نسبته الى ما أزيد من % 5 سنة 2020 كما أنه منذ أزيد من 10 سنوات لم يتجاوز % 4 وهذا ما يفسر ارتفاع معدلات البطالة التي تم

التطرق لها كون عدم وجود نمو اقتصادي يؤدي الى حتمية عدم وجود مناصب عمل، حيث منذ سنة 2014 بدأ معدل النمو الاقتصادي في التراجع والتدهور وهذا ما يفسره تدهور سوق النفط العالمية وتدهور أسعار البترول لكون الاقتصاد الجزائري ريعيا، وتبرز نوعيته بتدهور النمو بداية من انخفاض أسعار البترول كما هو موضح في المنحنى.

1.4 تشخيص وضعية نظام التقاعد على ضوء الوضع الاقتصادي والديموغرافي الراهن المتوقع:

إن التوازن المالي لنظام التقاعد مرتبط بمكونين المكون الديمغرافي والمكون الاقتصادي ، فمن حيث المكون الديمغرافي الذي يتمثل في معامل الارتباط الديمغرافي ويعبر عنه بالنسبة بين عدد النشطين المساهمين في النظام وعدد المتقاعدين ذوي الحقوق المباشرة والحقوق المشتقة والتي بلغت 50 % بالنسبة للصندوق الوطني للتقاعد مما يفسر أن مقابل كل متقاعد يوجد مشتركين **(مراد بودية سكينة، بوشعور رضية، 2018، صفحة 63)** ، اختلال هذه النسبة يؤثر في التوازن المالي للنظام نتيجة التحولات الديمغرافية التي تتمثل في انخفاض معدل الخصوبة وامتداد أمل الحياة، أما المكون الاقتصادي، فيتمثل في وضعية سوق العمل حيث أن هذه الوضعية تعتبر محددا لتوازن نظام التقاعد التوزيعي عن طريق معدل البطالة الذي يؤثر بدوره علي المساهمين وبالتالي علي إيرادات النظام، كذلك مستوى الأجور يعتبر من العوامل المؤثرة علي الإيرادات باعتباره يشكل وعاء الاشتراك.

الشكل رقم(05): تطور رصيد صندوق التقاعد بدلالة النمو الاقتصادي وتطور اجمالي المتقاعدين 2020/2010

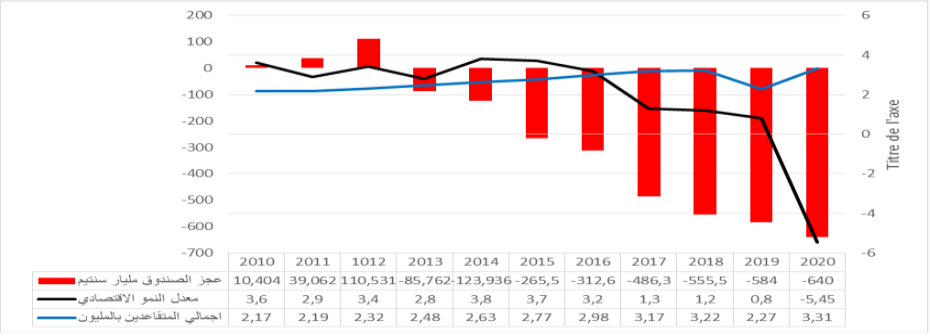

	2010	2011	1012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
حجز الصندوق مليار سنتيم	10,404	39,062	110,531	-85,762	-123,936	-265,5	-312,6	-486,3	-555,5	-584	-640
معدل النمو الاقتصادي	3,6	2,9	3,4	2,8	3,8	3,7	3,2	1,3	1,2	0,8	-5,45
اجمالي المتقاعدين بالمليون	2,17	2,19	2,32	2,48	2,63	2,77	2,98	3,17	3,22	2,27	3,31

المصدر: حجان عمر وآخرون، نفس المرجع السابق، ص:658

من خلال المنحنى يتبين لنا أن بداية الاختلال في نظام التقاعد ظهرت مع بداية تسجيل صندوقه لعجز في ميزانيته وذلك بداية من سنة 2013، حيث كان قبلها في أريحية تظهر من خلال تسجيل فوائض مالية للسنوات 2011، 2012، ليبدأ أداءه يتراجع بعدها حيث بلغت مستويات العجز سنة 2013 ما قيمته 85762 مليون دينار لتصل في سنة 2020 إلى عج ز بقيمة 640000 مليون دينار، مع توقع استمرار في زيادة قيمة العجز للسنتين الجاريتين. أما عن أسباب هذا العجز فالتفسير نجده من خلال ملاحظة منحنى النمو الاقتصادي الذي يأبى الصعود بل وصل آخر الفترة إلى(- 5,48 %)، وبالمقابل تطور الوضع الديمغرافي ليس في صالح النظام بسبب زيادة عدد المتقاعدين من جهة وقلة المشتركين من جهة أخري.

2.4 الجانب الديموغرافي وأثره على صندوق التقاعد :

1.2.4 إمكانات السكان النشطين وميزة المساهمة:

يتم عادة توزيع وتصنيف السكان إلى ثلاثة فئات رئيسية و التي تشمل فئة صغار السن والذين تتراوح أعمارهم أقل من 20 سنة ،و فئة البالغين و الذين تتراوح أعمارهم بين 20-59 سنة وفئة السكان البالغين أكثر من 60 سنة فأكثر و من بين هذه الفئات العمرية الثلاثة فئة الناشطين إقتصاديا في سوق العمل والتي تلعب دورا هاما في الإنتاج الإقتصادي و الذي يتحمل عبء المجموعتين المتبقيتين) رعاية الأطفال الصغار، والمسنين والجدول التالي سيوضح عدد كل من السكان النشطين و كذا المشتغلين، وعدد المساهمين من النشاطين الأجراء **(عائشة بن النوي، 2021، صفحة 123).**

الجدول رقم(5): إمكانات النشين وميزة المساهمة في صندوق التقاعد خلال الفترة الممتدة 2018-2010

السنوات	2010	2014	2016	2017	2018
السكان النشطين	10812000	11453000	12117000	12298000	12463000
السكان المشغلين	9470000	10239000	10845000	10858000	11001000
مساهمة السكان المشغلين الأجراء	3215550	3640000	4176000	4188000	4184000
نسبة السكان ذوي الرواتب	33.95	35.50	38.50	38.57	38.03

المصدر: عائشة بن النوي، نفس المرجع السابق، ص:126

من المعطيات المبينة في الجدول والتي تحمل في طيتها الأساسية لعدد المساهمين من السكان النشطين والذي قدر سنة 2010 ب3215550 مساهم من العمال الأجراء، والذي بلغ سنة 2018 بـ 4184000 مساهم، اما بالنسبة للسكان ذوي الرواتب قدرت النسبة سنة 2016 بـ38.50 لتنخفض سنة 2018 الى غاية 38.03 وهذا يدل إلى زيادة عدد المتقاعدين وتقلص نسبة المساهمة بالنسبة للسكان الأجراء وهذا مما يشكل عدة تدعيات سلبية وخاصة على مستوى تمويل صناديق التقاعد وأن هذه المحددات تمس وبشكل خاص نظام التقاعد وبالتحديد عدد المنتسبين إلى نظام الضمان الاجتماعي.

2.2.4 تطور معدلات الاعالة كبار السن:

يشير معدل إعالة كبار السن إلى الآثار المحتملة للتغيرات في البنية العمرية للسكان على التنمية الاجتماعية و الإقتصادية، موضحا التوجهات العامة في احتياجات الدعم الاجتماعي، و يسلط المعدل الضوء على عبء الإعالة السكانية لكبار السن في مجموعة سكانية معينة، أو بعبارة أخرى، كم هو عدد" المعالين المسنين "الذين هم بحاجة لمساعدة كل شخص في سن العمل، وببساطة، فإن معدل إعالة كبار السن والذي يعتمد في توازن أنظمة التقاعد عن طريق التعويض بقوة على علاقة الشيخوخة،و النسبة بين السكان في سن العمل(59-20 سنة) و السكان الذين تزيد أعمارهم عن 60سنة.

الشكل رقم (6): تطور معدلات الاعالة كبار السن في الجزائر من الفترة 1990-2017

المصدر: عائشة بن النوي، نفس المرجع السابق، ص:127

يظهر من خلال الشكل معدل إعالة كبار السن في الجزائر خلال الفترة الممتدة من سنة 1990 إلى سنة 2017، فيوضح أن نسبة إعالة كبار السن في تزايد مستمر، حيث ل المعدل مستقرا على نفس الوتيرة من سنة 1990 إلى غاية سنة2008 بنسبة قدرت بـ11%، لتأخذ وبداية من سنة 2010 منحى تصاعديا والذي بلغ نسبة 12% ليرتفع تدريجيا إلى قرابة 15% سنة 2017.

5. الخاتمة:

إن نظام التقاعد في أي بلد ليس سوي انعكاس للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والديمغرافية للبلد .في الجزائر المعالجة الاجتماعية لمشكل البطالة والطابع الريعي للنمو الاقتصادي المحقق رهنت توازن نظام التقاعد حاليا وقد تعصف بديمومته مستقبلا، كما أن تحميل نظام التقاعد أعباء اجتماعية ليست من اختصاصه كإنقاذ القدرة الشرائية للمتقاعدين عبر التثمين الدوري لمعاشات التقاعد أو حتى سابقا إجراءات التقاعد المسبق لم يكن دون أثر على توازن نظام التقاعد .كما أن الإجراءات المالية الترقيعية الحالية لا تعدو أن تذهب مهب الريح بمجرد انخفاض بأسعار البترول في الأسواق الدولية .يحدث كل هذا في الوقت الذي تتغير فيه ديمغرافيا الجزائر وتشهد زيادة في أمل الحياة لمتقاعديها وبالمقابل تراجع الإيرادات بسبب قلة المشتركين بسبب البطالة وليس بسبب شح الفئة النشطة، بالإضافة إلى قطاع الموازي الذي يحرم صناديق الضمان الاجتماعي ومن ثم صندوق التقاعد من مشتركين مؤكدين.

إن الشرح السابق الذكر أبرز لنا أن مشكل نظام التقاعد هو مشكل مالي، وأن الديمغرافيا حاليا لا تشكل خطرا على هذا النظام، وأن الحل الحقيقي هو النمو الاقتصادي الكفيل بتعظيم الاشتراكات وتفادي العجز، كل هذا يحدب بالتوازي مع إصلاحات معيارية من شأنها تحست أداء نظام التقاعد في الجزائر.

على ضوء هذه الدراسة يمكن اقتراح التوصيات التالية:

- مراجعة بعض أحكام قانون التقاعد وجعلها تتمشى وتنسجم مع الواقع العملي والمتغيرات الحالية، وتكيفها ومتطلبات الاقتصادية والاجتماعية الجديدة؛
- تكيف نظام التقاعد بإيجاد ميكانيزمات وآليات لتسييره و تنظيم عقلاني لأدائه دون المساس بالتوازنات المالية لصناديق التقاعد ولا بحقوق المتقاعدين؛

- إنشاء نظام مراقبة على القطاعين العام والخاص من أجل التصريح الحقيقي بالعمال، وكذلك بمبلغ الأجور لضمان المداخيل المالية للصندوق الوطني للتقاعد؛
- تفعيل مبدأ المصادر الإضافية لتمويل نفقات التقاعد التي من شأنها أن تعزز المصدر الحالي والمتمثل في الاشتراكات، وضرورة إيجاد صيغ جديدة تمويل الصندوق الوطني للتقاعد، وجعله يمول نفسه تلقائيا

6. المراجع :

1. أقاسم نوال. (2012). إصلاح نظام التقاعد في الجزائر على ضوء التغيرات الاقتصاديةلحالية"، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعةالجزائر03.

3. مراد بودية سكينة، بوشعور رضية. (2018). نمذجة الصندوق الوطني للتقاعد CNR وتقييم فعالية إصلاحات قانون 2015. مجلةالإصلاحات الاقتصادية و الاندماج في الاقتصاد العالمي، المجلد13(العدد23).

4. عائشة بن النوي. (2021). بعد الديموغرافي للتقاعد في الجزائر، مجلة الباحث في العلوم الانسانية(العدد13).

5. حجان عمر وآخرون. (1 جوان, 2022). اشكالية نام التقاعد في الجزائر في ظل المتغيرات الاقتصادية و الديمغرافية الراهنة:دراسة تحليلية خلال الفترة 2010-2020. مجلة الادارة و التنمية للبحوث و الدراسات، المجلد 11(العدد01).

6. القانون رقم 83-12، 2جويلية1983. المتعلق بالتقاعد. الجريدة الرسمية، العدد28،الصادرة في 5جويلية1983.

7. القانون رقم 16-15، يعدل و يتمم القانون رقم 83-12، المؤرخ في 31 ديسمبر 2016، الجريدة الرسمية، العدد78، الصادرة في 31 ديسمبر.2016

8. المادة في 28 ديسمبر 89 من القانون رقم 11-16 المؤرخ في 28 ديسمبر 2011، "المتضمن قانون المالية لسنة 2012"، الجريدة الرسمية، العدد 72،الصادرة بتاريخ 28 ديسمبر 2011،ص30.

9. المرسوم التنفيذي رقم 06-339 المؤرخ في 25 سبتمبر 2006، يعدل المرسوم التنفيذي رقم 94-187 المؤرخ في 6جويلية 1994،" الذي يحدد توزيع نسبة الضمان الاجتماعي"، الجريدة الرسمية، العدد 60، الصادرة في 27 سبتمبر2006

10. المادة 30 من الأمر 06-04 المؤرخ في 15 جويلية 2006، المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2006، الجريدة الرسمية، العدد47، الصادرة بتاريخ 19جويلية 2006.
11. الصندوق الوطني للاحصاء.تاريخ الاسترداد 19 ماي، 2021، من www.ons.dz
12. الصندوق الوطني للتقاعد. تاريخ الاسترداد 18 ماي، 2021، من www.cnr-dz.com
13- ZERROUKI Kamel, 4-7 mai 2008 , « réforme du système de retraite entre ajustement paramétrique et constitution de fonds de réserve, intérêt du système des comptes notionnels –NDC- »; colloque, Boston, Massachussetts.